

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

البنوك تطلب إضافة جهات صرف جديدة لفواتير القروض

علمت «الانباء» من مصادر مصرفية أن البنوك المحلية طلبت من بنك الكويت المركزي إضافة جهات صرف جديدة لاعتمادها ضمن فواتير القروض التي تبين الأغراض الممنوح من أجلها القروض الاستهلاكية والمقسطة. وأبدت البنوك تفهما حيال قرار بنك الكويت المركزي، بشأن إلزام المقرض تقديم فواتير إثبات وجهة استخدام القرض، لتصل المدة الممنوحة للعميل لإحضار الفواتير إلى عام من تاريخ صرف القرض. وتلزم البنوك عملائها بضرورة تقديم الفواتير الخاصة بقرضه الأول كشرط أساسي حتى يمنح العميل تسهيلات ائتمانية جديدة.

محمد فاروق

مكبرات الربحية بين الأدنى في الأسواق الناشئة والمتقدمة

الأسهم الخليجية عند أفضل تقييمات تاريخياً

لهذه الأسباب انتعشت البورصات الخليجية في ديسمبر 2016

شهدت البورصات الخليجية بعض العوامل الإيجابية خلال ديسمبر 2016، حيث استقطبت من هذه العوامل واستطاعت تقليص خسائرها خلال الأشهر العشرة الأولى من 2016 وتحقيق ارتفاعات في قيمتها السوقية خلال الشهر بنحو 37 مليار دولار، ومن أبرز هذه العوامل ما يلي:

● يأتي الانتعاش في أسواق الأسهم الخليجية مدفوعاً بالدرجة الأولى بالأداء الجيد لسوق الأسهم السعودي (الوازن)، حيث ربح خلال ديسمبر 14,2% بعد ارتفاع في شهر نوفمبر بنسبة 7,9% ليحوي جميع خسائره السابقة في سنة 2016 ويتحول إلى الارتفاع خلال كامل عام 2016 بنسبة 8,5%.

● ارتفاع أسعار النفط خلال ديسمبر 2016 بنسبة 21% وتماسكها فوق مستوى الـ 50 دولاراً للبرميل نتيجة اتفاق أعضاء منظمة أوبك والدول غير الأعضاء على خفض الإنتاج بحوالي 1,8 مليون برميل يوميا ابتداء من يناير 2017.

● طرح الميزانيات العامة لعام 2017 لبعض دول الخليج والتي جاءت أفضل من التوقعات بإنفاق كبير على المشاريع الإنشائية الاقتصادية والبنية التحتية والقطاعات الحيوية، وهي: التعليم والصحة والتنمية الاجتماعية.

● ارتفاع الإيرادات النفطية وغير النفطية المقدر في الميزانيات العامة وبمعدل مالي أقل من المتوقع، وكذلك بقاء مستويات السيولة مرتفعة خلال الشهر حيث بلغت 38,3 مليار دولار.

● تفاعل جميع أسواق الأسهم الخليجية إيجاباً مع تلك العوامل، حيث حققت جميعها ارتفاعات جيدة خلال ديسمبر 2016، مدفوعة بأجواء استثمارية إيجابية وعودة ثقة المستثمرين إلى الأسواق، بالرغم من العامل السلبي الوحيد الذي طرأ خلال الشهر وهو رفع أسعار الفائدة بـ 25 نقطة أساس من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وما تلاه من رفع أسعار الفائدة في الكويت والسعودية وقطر والامارات بمقدار 25 نقطة أساس وكذلك البحرين بـ 20 نقطة أساس.

ماذا ينتظر البورصات الخليجية في 2017؟

بعد رفع أسعار الفائدة في ديسمبر 2016 والإشارة من قبل الفيدرالي الأمريكي إلى ارتفاعات متتالية خلال 2017، من المتوقع أن تواجه أسواق الأسهم الخليجية العديد من الأحداث المهمة خلال 2017، ومن أبرزها ما يلي:

● استمرار تحركات البنوك المركزية الخليجية في تعديل سياساتها المالية برفع أسعار الفائدة.

● التداعيات الاقتصادية والمالية والجيوسياسية لنتائج الانتخابات الأمريكية، التي ستبدأ بالظهور في الربع الأول من 2017.

● النتائج المترتبة على أقرار منظمة أوبك استراتيجية طويلة الأجل لخفض الإنتاج 1,2 مليون برميل يوميا ومدى جدية الدول الأعضاء وغير الأعضاء بالخفض.

● ترقب الأسواق لاجتماعات مجلس الاحتياطي الفيدرالي خلال 2017، وما سينتج عنه من احتمال رفع أسعار الفائدة 3 مرات بإجمالي 75 نقطة أساس حسب التوقعات، وردة فعل البنوك المركزية الخليجية التي غالباً ما تتفاعل مع قرار الفيدرالي الأمريكي برفع مماثل في أسعار الفائدة.

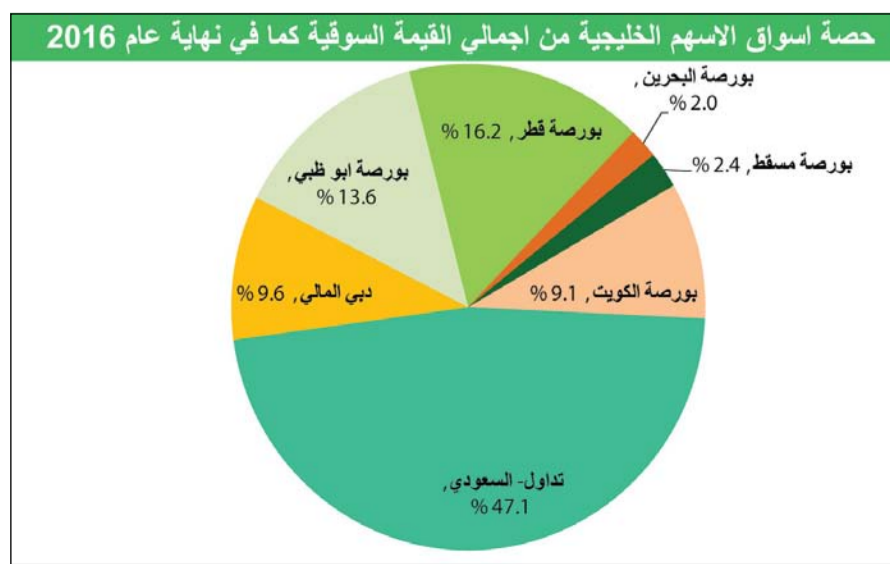
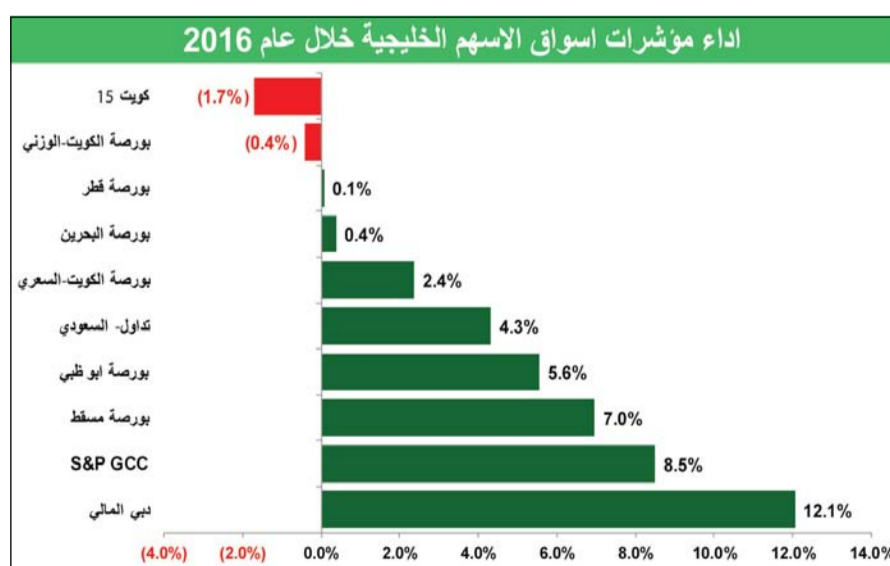
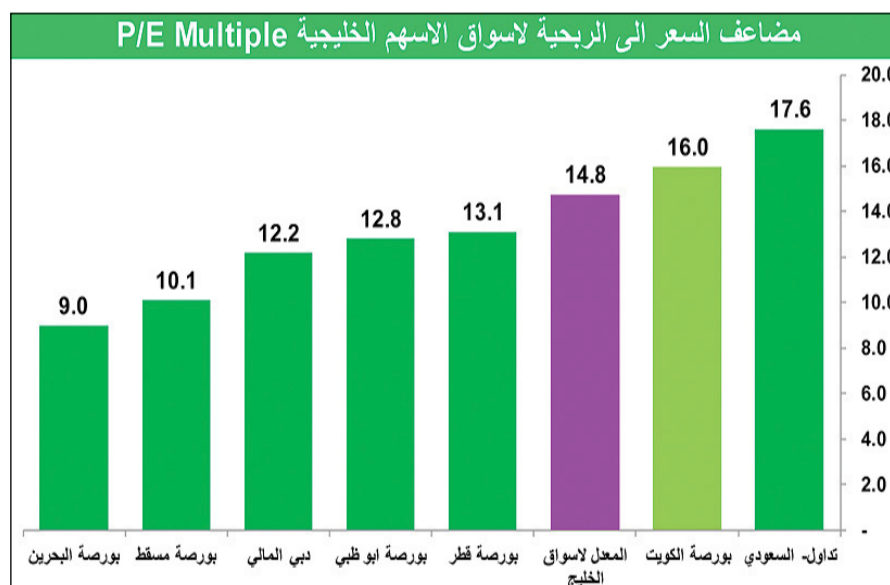
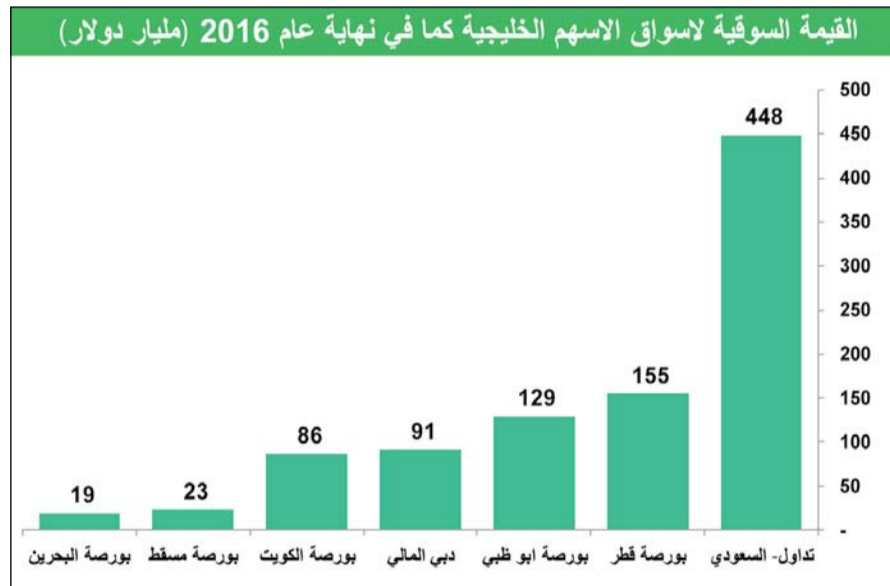
● ستبقى أسواق الأسهم الخليجية تتطلع إلى استمرار التزام حكوماتها بخطط الإنفاق والإصلاح المالي والاقتصادي خلال السنوات المقبلة والاستنادة لتمويل العجز المالي ودفع مستحقات شركات المقاولات (السعودية).

● ستظل أسعار النفط عاملاً أساسياً تستحوذ على مراقبة المستثمرين في أسواق المنطقة خاصة بعد ارتفاعها الأخير نتيجة اتفاق أعضاء أوبك بخفض الإنتاج، وسيصعب تركيز المستثمرين على إعلان الشركات عن النتائج المالية والتوزيعات النقدية لعام 2016 التي من المتوقع أن تنخفض عن 2015.

● أخيراً مراقبة تداعيات إجراءات Brexit على أسواق المال واحتمال استفتاءات مماثلة في بعض الدول الأوروبية للخروج من الاتحاد الأوروبي.



تقييمات الأسهم في البورصة السعودية بين الأفضل خليجياً لتليها الكويت



البورصة الوحيدة التي سجلت انخفاضا خلال العام.

السوق السعودي

بعد أن كان سوق الأسهم السعودي الأفضل أداءً خلال نوفمبر 2016 بارتفاع في مؤشر تداول بنسبة 16,4%، نتيجة حالة التفاؤل التي سادت السوق متعلقة بخبات أسعار النفط والتوقعات بارتفاعها في المدى المتوسط ونجاح المملكة في طرح سندات دولية وسداد جزء من الالتزامات المالية الحكومية لشركات المقاولات.

استمر السوق في تحقيق الارتفاع في ديسمبر 2016، مستفيداً من ارتفاع أسعار النفط والتفاعل الإيجابي للمستثمرين مع الميزانية العامة لعام 2017، ولكن بوتيرة أقل وسط انخفاض طفيف في مستوى السيولة.

وكان السوق السعودي هو الأقل أداءً بين الأسواق الخليجية بارتفاع في مؤشر تداول بنسبة 3% لينتهي العام مرتفعاً بنسبة 4,3% بعد أن كان خاسراً 13% في أول 10 أشهر من 2016.

السوق القطري

كانت بورصة قطر الأفضل أداءً خلال ديسمبر 2016 بارتفاع في مؤشرها بنسبة 6,6% بدعم من إعلان الميزانية العامة للدولة واستمرار الإنفاق على المشاريع العقارية والبنية التحتية والمواصلات والمشاريع المرتبطة باستضافة كأس العالم 2022، وذلك بعد خسائر كبيرة نسبتها 5% خلال سبتمبر وخسائر في أكتوبر ونوفمبر 2016 بنسبة 2,5% و 3,7% على التوالي، لنتهي 2016 دون تغيير يذكر في مؤشرها.

السوق الإماراتي

شهدت أسواق الإمارات أداءً جيداً خلال ديسمبر 2016 بنسبة 5,5% لسوق أبوظبي للأوراق المالية، و 5,1% لسوق دبي المالي، وبالتالي كان سوق دبي المالي الأفضل أداءً خلال 2016 بالمقارنة مع أسواق الخليج بارتفاع في مؤشره العام بنسبة 12,1%، أما بورصة أبوظبي كانت ثالث أفضل أداء بنسبة 5,6% بعد بورصة مسقط التي ارتفعت بنسبة 7%.

المحل المالي

استقطبت جميع البورصات الخليجية من العوامل الإيجابية المحفزة التي طرأت خلال ديسمبر 2016، بالإضافة إلى تحسن شهية المستثمرين لتحمل المخاطر. حيث سجلت الأسواق ارتفاعات جيدة في قيمتها السوقية خلال الشهر بحوالي 37 مليار دولار، لنتهي 2016 عند 951,8 مليار دولار. وفتح فرصاً بالجملة لتأجيد التقييمات الجاذبة للاستثمار التي يعتبر معدلها الأفضل تاريخياً.

لكن تبقى النتائج المالية للشركات المدرجة في أسواق الأسهم الخليجية خلال 2016، والتي تشير التقديرات إلى انخفاضها بنسبة 7% عن 2015، عامل ضاغط على أداء أسواق الأسهم الخليجية خلال الربع الأول من 2017، بالإضافة إلى مستوى التوزيعات النقدية على المساهمين، التي أيضاً من المتوقع أن تنخفض بالمقارنة مع توزيعات 2015.

وبالنظر إلى القيمة السوقية الإجمالية لأسواق الأسهم الخليجية، نجد أنها ارتفعت خلال 2016 بحوالي 50 مليار دولار، في ظل خسائر فادحة قاربت 42 مليار دولار خلال الأشهر العشرة الأولى من العام، وكان سوق الأسهم السعودي الرافعة الرئيسية للقيمة السوقية الإجمالية لأسواق الأسهم الخليجية خلال 2016، حيث ارتفعت قيمته السوقية بحوالي 28 مليار دولار.

تلاه دعم من أسواق الإمارات (دبي وأبوظبي) التي ارتفعت قيمتها السوقية بحوالي 19 مليار دولار، ثم بورصة قطر بارتفاع 2,8 مليار دولار، أما البورصة الإجمالية لأسواق الأسهم الخليجية خلال 2016 فقد بلغت 388,4 مليار دولار بانخفاض نسبته 28% عن سبوتة 2015 والتي بلغت 542 مليار دولار، فيما شكلت سيولة سوق الأسهم السعودي خلال 2016 حوالي 79,5% من إجمالي سيولة أسواق الخليج أي ما يعادل 308 مليارات دولار، وفيما يلي التفاصيل:

مكرر ربحية الأسواق الخليجية عند 14.8 مرة.. جيد للاستثمار

البورصة السعودية الأفضل تليها الكويتية ثم أبوظبي

البنوك الخليجية جاذبة للاستثمار حسب المكبرات ومضاعف القيمة الدفترية

النتائج المالية ستحدد حجم الفرص.. مع توقعات بانخفاض التوزيعات النقدية

50 مليار دولار ارتفاعاً في القيمة السوقية لأسواق الخليج في 2016

50 مليار دولار ارتفاعاً في القيمة السوقية لأسواق الخليج في 2016

50 مليار دولار ارتفاعاً في القيمة السوقية لأسواق الخليج في 2016

